الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

UNEP/CBD/WG.RI/3/CRP.10
25 May 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثالث
نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010
البند 5-1 من جدول الأعمال

تحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية لفترة ما بعد عام 2010

مشروع توصية مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بالخطة الاستراتيجية

مع الأخذ في الحسبان توصيات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر عقب بحثها للغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق النتائج، وما يرتبط بها من مؤشرات، ونظرها في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010، قد يرغب الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في أن يوصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 9/9، الذي طُلب فيه إلى الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية أن يعد، في اجتماعه الثالث، خطة إستراتيجية منقحة ومحدثة تشتمل على هدف منقح للتنوع البيولوجي، كيما ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في اجتماعه العاشر،

وإذ يرحب بالتقارير المقدمة من الأطراف والمراقبين التي تعرض آراء بشأن تحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية ومختلف المشاورات التي نظمتها الأطراف، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العد التنازلي لعام 2010 التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والشركاء الآخرون، بما في ذلك المشاورات الإقليمية، وحلقة عمل الخبراء غير الرسمية بشأن تحديث الخطة الإستراتيجية للاتفاقية لفترة ما بعد عام 2010 (لندن، 18-20 يناير/كانون الثاني 2010)، ومؤتمر ترونديهايم السادس للأمم المتحدة/النرويج بشأن التنوع البيولوجي (ترونديهايم، النرويج، 1-5 فبراير/شباط 2010)،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومات إثيوبيا وألمانيا وأيرلندا والبرازيل وبلجيكا وبنما وبيرو والسويد وكينيا ومصر والمملكة المتحدة والنرويج واليونان واليابان على استضافتها لهذه المشاورات، فضلا عن مساهماتها المالية،

وإذ يرحب أيضا بمشاركة مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الإدارة البيئية، والمجتمع العلمي من خلال برنامج DIVERSITAS، والفريق المشترك بين الأكاديميات التابع للأكاديميات الوطنية للعلوم والقنوات الأخرى،

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

وإذ يلاحظ مع القلق الاستنتاجات الواردة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي التي تؤكد أن هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 لم يتحقق بالكامل، وتقيم العقبات التي حالت دون تحقيق الهدف وتتناول بالتحليل سيناريوهات التنوع البيولوجي في المستقبل وتستعرض الإجراءات المحتملة التي يمكن اتخاذها لخفض الفقدان في المستقبل.

يرحب أيضا بتقارير الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي،

1- *يعتمد* الخطة الإستراتيجية للاتفاقية للفترة 2011-2020، بصيغتها الواردة في المرفق الأول أدناه؛

2- *يحيط علما* بالمنطق التقني والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية المقترحة لكل هدف من أهداف الخطة الإستراتيجية الواردة في المرفق الثاني بهذا المقرر؛[1]

3- *يحث* الأطراف والحكومات الأخرى، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تنفيذ الخطة الإستراتيجية وبصفة خاصة:

(-) تمكين المشاركة على جميع المستويات لتعزيز المساهمات الكاملة والفعالة من النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من جميع القطاعات الأخرى في التنفيذ الكامل لأهداف الاتفاقية والخطة الإستراتيجية لفترة 2011-2020.

(أ) وضع أهداف وطنية وإقليمية، باستخدام الخطة الإستراتيجية كإطار مرن، وفقا للأولويات والقدرات الوطنية، ومع مراعاة الأهداف العالمية وحالة واتجاهات التنوع البيولوجي في البلد، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛

(ب) استعراض، وحسبما يكون ضروريا تحديث وتنقيح، إستراتيجياتها وخطط عملها المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية والتوجيهات المعتمدة في المقرر 9/9، بما في ذلك عن طريق إدماج أهدافها الوطنية في إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المعتمدة بوصفها أدوات سياسية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الاجتماع الحادي عشر أو الثاني عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ج) استخدام الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة والمحدثة المتعلقة بالتنوع البيولوجي كأدوات فعالة لإدماج أهداف التنوع البيولوجي في السياسات والإستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر، والحسابات الوطنية والقطاعات الاقتصادية وعمليات التخطيط المكاني من قبل الحكومة والقطاع الخاص على جميع المستويات؛

(د) رصد واستعراض تنفيذ إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفقا للخطة الإستراتيجية وأهدافها الوطنية مع استخدام مجموعة المؤشرات المعدة للخطة الإستراتيجية كإطار مرن

---

[1] (يتم تطويرها على أساس المرفق الأول بهذه الوثيقة، والمرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10) وتوصيات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن هذا الموضوع)؛

وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف من خلال تقاريرها الوطنية الخامسة والسادسة وأي طريقة أخرى يحددها مؤتمر الأطراف؛

4- *يحث* المنظمات الإقليمية على النظر في إعداد أو تحديث إستراتيجيات إقليمية متعلقة بالتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاتفاق على أهداف إقليمية، كوسيلة لاستكمال ودعم الإجراءات الوطنية والمساهمة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية؛

5- *يشدد* على الحاجة إلى أنشطة بناء القدرات والتقاسم الفعال للمعارف، بما يتماشى مع المقررين 8/8 و8/9 والمقررات الأخرى ذات الصلة التي يتخذها مؤتمر الأطراف، من أجل دعم جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، في تنفيذ الخطة الإستراتيجية؛

6- *وإذ يشدد* على أن زيادة المعرفة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتطبيقها تعتبر أداة هامة لنشر وتعميم التنوع البيولوجي، *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى إلى الاستفادة من نتائج الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والدراسات الأخرى ذات الصلة للتوعية بشأن توضيح الفائدة من الاستثمار في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز التزام السياسات بالتنوع البيولوجي على أعلى المستويات؛

7- *وإذ يشير* إلى المقرر 8/9 الذي يطلب تعميم المنظور الجنساني في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمقرر 24/9 الذي اعتمدت بموجبه خطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بشؤون الجنسين، والتي تطلب إلى الأطراف ضمن أمور أخرى، تعميم المنظور الجنساني في تنفيذ الاتفاقية وتشجيع المساواة بين الجنسين في تحقيق أهدافها الثلاثة، وتطلب إلى الأطراف تعميم الاعتبارات الجنسانية، حيثما يكون ملائما، في تنفيذ الخطة الإستراتيجية وما يرتبط بها من غايات وأهداف ومؤشرات.

8- *وإذ يشير* إلى "إطار السنوات الأربع لأولويات البرنامج ذات الصلة باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014" المقترح في المقرر 31/9، *وإذ يلاحظ* أن الهدف 5 من فترة تجديد الموارد الخامسة لمرفق البيئة العالمية بشأن إستراتيجية المجال البؤري للتنوع البيولوجي هو "إدماج التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية من خلال أنشطة تمكينية"، *يطلب إلى* مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم للأطراف المؤهلة بطريقة سريعة، لتنقيح إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية؛

9- *وإذ يشير* إلى إستراتيجيته لتعبئة الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية (المرفق بالمقرر 11/9 باء)، *يدعو* الأطراف والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء فريق التنمية التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة الأخرى، جنبا إلى جنب مع المنظمات والكيانات غير الحكومية وقطاع شركات الأعمال[، إلى توفير الموارد الضرورية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، وخاصة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية]؛

10- *يقرر* إعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي لتقديم استعراض منتصف المدة عن التقدم نحو أهداف 2020، بما في ذلك تحليل عن كيفية مساهمة تنفيذ الاتفاقية وخطتها الإستراتيجية في تحقيق أهداف 2015 من الأهداف الإنمائية للألفية؛

11- *وإذ يشير* إلى أن دور مؤتمر الأطراف هو الإبقاء على تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض، *يقرر* أن تستعرض اجتماعات مؤتمر الأطراف في المستقبل التقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وأن تتقاسم الخبرات ذات الصلة بالتنفيذ وأن تقدم توجيهات بشأن وسائل التغلب على العوائق التي ووجهت؛

12- *يقرر* أن ينظر في اجتماعه الحادي عشر في الحاجة إلى آليات إضافية وإمكانية إنشاء آليات إضافية أو تعزيز الآليات القائمة مثل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية لتمكين الأطراف من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتنفيذ الخطة الإستراتيجية؛

13- *يدعو*:

(أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبصفة خاصة مكاتبه الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، العاملة على الصعيد القطري إلى تيسير أنشطة لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الإستراتيجية بالتعاون مع الوكالات المنفذة ذات الصلة؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى مواصلة تطوير برنامج TEMATEA وتعزيزه واستخدامه على نحو فعال لتشجيع تحقيق الاتساق في تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي؛

(ج) فريق إدارة البيئة، استنادا إلى تقريره المقدم إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، إلى تحديد تدابير للتنفيذ الفعال والصحيح للخطة الإستراتيجية عبر منظومة الأمم المتحدة وتقديم تقرير بشأن أعماله إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف من خلال الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) أن يشجع وييسر، بالشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، أنشطة لتعزيز القدرات لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية و/أو دون إقليمية بشأن تحديث وتنقيح الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتعميم التنوع البيولوجي وتعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات وتعبئة الموارد؛

(ب) أن يعد تحليلا/تجميعا للإجراءات الوطنية والإقليمية وغيرها من الإجراءات، بما في ذلك وحسب الاقتضاء الأهداف الموضوعة وفقا للخطة الإستراتيجية المحدثة لتمكين الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الرابع، ومؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر واجتماعاته اللاحقة، من تقييم مساهمة هذه الأهداف الوطنية والإقليمية في تحقيق الأهداف العالمية؛

(ج) أن يعد خيارات لمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير برامج تنمية القدرات، والشراكات وتعزيز أوجه التضافر فيما بين الاتفاقيات والعمليات الدولية الأخرى، كيما ينظر فيها الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه الرابع؛

(د) أن يعد خطة، كيما تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، لإعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على أساس التقارير الوطنية الخامسة والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

(هـ) استنادا إلى نتائج الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، أن يتعاون مع اليونيب والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف: (1) مواصلة تطوير الجوانب الاقتصادية

المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي و(2) إعداد أدوات تنفيذ لإدماج الفائدة الاقتصادية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية و(3) تيسير تنفيذ وبناء قدرات مثل هذه الأدوات.

(و) من خلال حلقات عمل بناء القدرات، أن يدعم البلدان في استخدام نتائج الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وفي إدماج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة.

مرفق

مشروع الخطة الإستراتيجية للفترة 2011–2020

"إن التنوع البيولوجي اليوم هو مستقبلنا": الخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي للفترة 2011–2020

14- إن الغرض من الخطة الإستراتيجية لفترة 2011–2020 هو تشجيع تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال من خلال نهج إستراتيجي يتضمن رؤية ومهمة وغايات وأهداف إستراتيجية مشتركة توجه الإجراءات الواسعة النطاق المتخذة من قبل الأطراف وأصحاب المصلحة. وستوفر أيضا إطارا لوضع الأهداف الوطنية والإقليمية وتعزيز الاتساق في تنفيذ أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك برامج العمل والإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات فضلا عن النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع.[2] كما أنها ستعمل كأساس لإعداد أدوات اتصال قادرة على جذب انتباه أصحاب المصلحة وإشراكهم، مما يؤدي إلى تيسير تعميم التنوع البيولوجي في جداول الأعمال الوطنية والعالمية الأوسع نطاقا. ويجري إعداد خطة إستراتيجية مستقلة لبروتوكول السلامة الأحيائية لاستكمال هذه الخطة للاتفاقية.

15- ويمثل نص الاتفاقية، ولا سيما أهدافها الثلاثة، الركيزة الأساسية للخطة الإستراتيجية.

أولا- المبرر المنطقي للخطة[3]

16- يرتكز عمل النظم الإيكولوجية وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية لرفاه الإنسان على التنوع البيولوجي. ويساعد التنوع البيولوجي في تحقيق الأمن الغذائي وصحة الإنسان وتوفير الهواء النقي والمياه النقية؛ ويسهم في سبل العيش المحلية والتنمية الاقتصادية وهو أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر.

17- وتتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي ثلاثة أهداف: حفظ التنوع البيولوجي؛ والاستخدام المستدام لمكوناته؛ والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية. وتعهدت الأطراف، في الخطة الإستراتيجية الأولى للاتفاقية، المعتمدة في عام 2002، "أن تنفذ أهداف الاتفاقية الثلاثة على نحو أكثر فعالية واتساقا لتحقيق، بحلول عام 2010، خفض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني كمساهمة في الحد من الفقر ولفائدة جميع أشكال الحياة على الأرض." وتُقيّم الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، استنادا إلى التقارير الوطنية والمؤشرات ودراسات البحوث، التقدم نحو هدف 2010، وتعرض سيناريوهات لمستقبل التنوع البيولوجي.

18- وقد وجه هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 الإجراءات على مستويات عديدة. غير أن نطاق هذه الإجراءات لم يكن كافيا للتصدي للضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك إدراج كاف لقضايا التنوع البيولوجي في السياسات والإستراتيجيات والبرامج والإجراءات الأوسع نطاقا، ولذلك لم تخفض الدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي بشكل ملحوظ. وفي حين أن هناك الآن بعض الفهم للروابط بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان، إلا أن قيمة التنوع البيولوجي لم تنعكس بعد في السياسات وهياكل الحوافز الأوسع نطاقا.

19- وتشير معظم الأطراف إلى نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية كعوامل تقيد تنفيذها للاتفاقية. وكان نقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقية محدودا جدا. ومن العقبات الأخرى التي تواجه تنفيذ الاتفاقية هي عدم وجود معلومات علمية كافية. غير أنه لا ينبغي استخدام عدم اليقين العلمي كعذر لعدم العمل.

---

[2] سيتم استعراض هذه الجملة في ضوء مقرر الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعلق بالنظام الدولي.

3 يبين هذا القسم من الخطة الإستراتيجية سياق الخطة الإستراتيجية الجديدة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحالة واتجاهات وسيناريوهات التنوع البيولوجي والآثار على رفاه الإنسان، والخبرات في تنفيذ الاتفاقية، والتحديات والإمكانيات الحالية.

20- ولم يتحقق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، على الأقل على الصعيد العالمي. ولا يزال تنوع الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية ينخفض، نظرا لأن الدوافع التي يتعرض لها التنوع البيولوجي لا تزال ثابتة أو تتزايد من حيث الحدة أساسا نتيجة الأعمال البشرية.

21- ويتوقع المجتمع العلمي بتوافق الآراء استمرار فقدان الموائل وارتفاع معدلات الانقراض على مدار هذا القرن إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وقد تترتب أثار خطيرة على المجتمعات البشرية في حالة تخطي عدة عتبات أو "نقاط انقلاب". وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لعكس الاتجاهات الحالية، يمكن فقدان مجموعة كبيرة من الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية التي ترتكز على التنوع البيولوجي. وفي حين ستقع أكثر الآثار ضررا على الفقراء، مما سيؤدي إلى إضعاف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلن يكون أحد محصنا من آثار فقدان التنوع البيولوجي.

22- ومن الناحية الأخرى، أوضح تحليل السيناريوهات مجموعة واسعة من الخيارات للتغلب على هذه الأزمة. ومن شأن الإجراءات الحاسمة لتقييم وحماية التنوع البيولوجي أن تفيد الأشخاص بطرائق عديدة، بما في ذلك من خلال صحة أفضل، وأمن غذائي أفضل وفقر أقل. كما أنها ستساعد في خفض وتيرة تغير المناخ عن طريق تمكين النظم الإيكولوجية من تخزين وامتصاص المزيد من الكربون؛ وستساعد الشعوب في التكيف مع تغير المناخ عن طريق زيادة مرونة النظم الإيكولوجية وزيادة قوتها. ولذلك، فإن حماية التنوع البيولوجي بصورة أفضل يمثل استثمارا وقائيا وفعالا من حيث التكاليف لخفض المخاطر التي يتعرض لها المجتمع العالمي.

23- ويتطلب تحقيق هذه النتيجة الإيجابية إجراءات في العديد من نقاط الدخول، التي تنعكس في غايات الخطة الإستراتيجية. وهي تشتمل على:

(أ) الشروع في إجراءات للتصدي للدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، عن طريق ضمان تعميم شواغل التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع، من خلال الاتصال والتثقيف والتوعية وتدابير حافزة ملائمة، وتغيير مؤسسي؛

(ب) اتخاذ إجراءات الآن لخفض الدوافع المباشرة التي يتعرض لها التنوع البيولوجي. وستكون مشاركة قطاعات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والسياحة والطاقة والقطاعات الأخرى هامة لتحقيق النجاح. وفي الحالات التي تتطلب تحقيق التوازن بين حماية التنوع البيولوجي والأهداف الاجتماعية الأخرى، يمكن خفض الآثار إلى الحد الأدنى عن طريق استخدام نهوج مثل التخطيط المكاني وتدابير لتحقيق الفعالية. وفي حالة وجود دوافع متعددة تهدد النظم الإيكولوجية الحيوية وخدماتها، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض الدوافع التي يمكن تغييرها بسرعة، مثل الإفراط في الاستغلال أو التلوث، بحيث يمكن منع الضغوط المستعصية الأخرى، وخاصة تغير المناخ؛

(ج) مواصلة الإجراءات المباشرة لصون التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستعادتها، حسب الاقتضاء. وفي حين بدأت الإجراءات الطويلة الأجل لخفض الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي تؤتي بثمارها، إلا أن الإجراءات الفورية يمكن أن تساعد في حفظ التنوع البيولوجي بما في ذلك النظم الإيكولوجية الحرجة، عن طريق المناطق المحمية واسترداد الموائل، والبرامج المتعلقة باستعادة الأنواع والتدخلات الأخرى التي تستهدف الحفظ؛

(د) جهود لضمان استمرار توفير خدمات النظم الإيكولوجية وضمان الحصول على هذه الخدمات، وخاصة للفقراء الذين يعتمدون بصورة مباشرة عليها. وعادة ما يوفر الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستعادتها وسائل فعالة من حيث التكاليف للتصدي لتغير المناخ. ولذلك، وعلى الرغم من أن تغير المناخ من التهديدات الرئيسية الإضافية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، فإن التصدي لهذا التهديد يفتح عددا من الإمكانيات لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام؛

(ه) تعزيز آليات الدعم من أجل: توسيع المعارف واستخدامها وتقاسمها؛ والحصول على الموارد المالية الضرورية والموارد الأخرى. ويجب أن تصبح عمليات التخطيط الوطنية أكثر فعالية من حيث تعميم التنوع البيولوجي وإبراز أهميته في جداول الأعمال الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة إلى أن تصبح هيئات الاتفاقية أكثر فعالية في استعراض التنفيذ وتوفير الدعم وتقديم إرشادات إلى الأطراف.

ثانيا- الرؤية

24- إن رؤية الخطة الإستراتيجية هي عالم "***يعيش في انسجام مع الطبيعة***" و"***بحلول 2050، يُقيّم [رأسمالنا الطبيعي المتمثل في] التنوع البيولوجي ويُحفظ ويستعاد ويستخدم برشد، مما يؤدي إلى استدامة كوكب سليم وتقديم منافع أساسية لجميع الشعوب***".

ثالثا- مهمة الخطة الإستراتيجية

[إن مهمة الخطة الإستراتيجية هي ضمان تنفيذ متسق لاتفاقية التنوع البيولوجي وتحقيق أهدافها الثلاثة

{الغاية الشاملة لعام 2020}

[بحلول، عام 2020، وقف فقدان التنوع البيولوجي]

أو

[بحلول عام 2020، وضع جميع السياسات واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لوقف فقدان التنوع البيولوجي]

{بيان المهمة}

عن طريق اتخاذ إجراءات عاجلة، تعميم التنوع البيولوجي، وخفض الضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، ومنع الانقراض؛ واستعادة خدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعزيز الاستخدام المستدام، وفي الوقت نفسه التقاسم المنصف للمنافع، مما يؤدي بالتالي إلى رفاه الإنسان والقضاء على الفقر، [وحشد الوسائل] [وتوفير للأطراف السبل اللازمة] للقيام بذلك.] {هذه مساحة مخصصة ريثما يتم المزيد من المناقشات}

رابعا- الغايات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية لعام 2020[4]

25- تتضمن الخطة الإستراتيجية 20 هدفا رئيسيا، مصنفة تحت خمس غايات إستراتيجية. وتشتمل الغايات والأهداف على: (1) تطلعات بالتحقيق على الصعيد العالمي، و(2) إطار عمل مرن لوضع الأهداف الوطنية والإقليمية. وتدعى الأطراف إلى وضع أهدافها في نطاق هذا الإطار المرن، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الوطنية، ومع وضع في الاعتبار المساهمات الوطنية في تحقيق الأهداف العالمية. ولن يتطلب الأمر بالضرورة أن يضع كل بلد هدفا وطنيا لكل هدف عالمي. ففي بعض البلدان، قد تكون العتبة العالمية المحددة في أهداف معينة قد تحققت بالفعل. وقد تكون أهداف أخرى غير مهمة في سياق البلد.

الغاية الإستراتيجية ألف- التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع

[4] يرد المبرر التقني لكل هدف، فضلا عن الوسائل المحتملة للتنفيذ، والمراحل النهائية، والمؤشرات وخطوط الأساس في UNEP/CBD/SBSTTA/14/10.

الهدف 1: بحلول عام [2020] [2015]، يكون [كل شخص] [الجميع] على علم بقيمة التنوع البيولوجي، والخطوات التي يمكن اتخاذها لحمايته.

الهدف 2: بحلول عام [2020] [2015]، تُدمج قيم التنوع البيولوجي في [الحسابات الوطنية]، وفي الإستراتيجيات الوطنية والمحلية وللتنمية والحد من الفقر وفي عمليات التخطيط.

الهدف 3: بحلول عام [2020] [2015]، [تلغى] [تزال تدريجيا] الحوافز [، بما فيها الإعانات] الضارة بالتنوع البيولوجي [أو يتم تعديلها من أجل تقليل الآثار السلبية] [وتوضع وتطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام].

الهدف 4: بحلول عام [2020] [2015]، تصيغ الحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات خطط للاستدامة وتبدأ في تنفيذها، كي يظل استخدام الموارد في نطاق الحدود القصوى إيكولوجيا.

الغاية الإستراتيجية باء– خفض الضغوط المباشرة التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وتشجيع الاستخدام المستدام.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يخفض معدل فقدان وتدهور وتجزؤ الموائل الطبيعية [، بما فيها الغابات] [إلى النصف] [إلى ما يقرب من الصفر].

الهدف 6: [بحلول عام 2020، القضاء على الإفراط في الصيد وممارسات الصيد المدمرة وإدارة جميع مصائد الأسماك بصورة مستدامة.] أو

[بحلول عام 2020، حصاد جميع الأرصدة من الأسماك والموارد البحرية والمائية الحية الأخرى على نحو يحقق الاستدامة، بما يضمن حفظ التنوع البيولوجي.]

الهدف 7: بحلول عام 2020، تدار [جميع] مناطق الزراعة وتربية المائيات والحراجة على نحو يحقق الاستدامة.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يخفض التلوث، بما في ذلك الناتج عن المغذيات الزائدة، عن مستويات التحميل الحرجة لعمل النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

الهدف 9: بحلول عام 2020، تحدد الأنواع الغريبة الغازية الموجودة، وتمنح الأولوية وتراقب أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لمراقبة ممرات إدخال وانتشار الأنواع الغريبة الغازية.

الهدف 10: بحلول عام [2020] [2015]، تُخفض غلى الحد الأدنى الضغوط المتعددة التي تتعرض لها الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية [المرتبطة بها] التي تتأثر بتغير المناخ وتحمض المحيطات من أجل [حفظ التنوع البيولوجي [وزيادة] [واستعادة] المرونة وخدمات النظم الإيكولوجية] المحافظة على سلامتها وعملها.]

الغاية الإستراتيجية جيم– تحسين مركز التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني

الهدف 11: بحلول عام 2020، حفظ ما لا يقل عن [15[[20] في المائة من [مناطق المياه الأرضية الداخلية] و[15 في المائة] من المناطق الساحلية والبحرية، وخاصة المناطق ذات الأهمية الكبيرة للتنوع البيولوجي، من خلال شبكات تمثيلية من الناحية الإيكولوجية ونظم متصلة ببعضها جيدا من للمناطق المحمية المدارة على نحو فعال ومن خلال وسائل أخرى، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا.

الهدف 12: بحلول عام 2020، منع انقراض وانخفاض عدد الأنواع المهددة المعروفة وتحقيق تحسين في حالة الحفظ [لما لا يقل عن 10 في المائة منها].

الهدف 13: بحلول عام 2020، وقف فقدان التنوع الجيني للنباتات المزروعة في أحواض والحيوانات الأليفة في المـزارع في النظم الإيكولوجية الزراعية والأنواع البرية ذات القرابة ووضع وتنفيذ إستراتيجيات لصون التنوع الجيني للأنواع القيمة الأخرى ذات الأولوية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية [وللأنواع الطبيعية من الحيوانات والنباتات البرية].

الغاية الإستراتيجية دال– تعزيز المنافع للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

الهدف 14: بحلول عام 2020، تحسن مركز [سلع و] خدمات النظم الإيكولوجية وسبل الحصول عليها للجميـع، وخاصـة خاصة المجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

الهدف 15: بحلول عام 2020، تعزيز مساهمة التنوع البيولوجي في مرونة النظم الإيكولوجية وعملية تخزين الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة ما لا يقل عن 15 في المائة من النظم الإيكولوجية المتـدهورة، ممـا يسـهم بالتالي في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

الهدف 16: بحلول عام 2020، [تشجيع] [تيسير] [تعزيز] الحصول على الموارد الجينية، وتقاسم المنافع بما يتماشـى مـع التشريعات الوطنية [والنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع والنظام الساري والمعمول به]. {حاشية: توضع الصيغة النهائية بعد الاتفاق بصورة نهائية على النظام الدولي في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، مع مراعاة أن هناك توافقا في الآراء بأن الخطة الإستراتيجية ستشتمل على هدف بشأن الحصول وتقاسم المنافع}.

الغاية الإستراتيجية هاء– تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط وإدارة المعارف وتنمية القدرات

الهدف 17: بحلول عام 2020، يعد كل طرف ويعتمد كأداة من أدوات السياسات العامة وينفذ إستراتيجية وطنية تشـاركية ومحدثة بشأن التنوع البيولوجي، مما يسهم في تحقيق مهمة وغايات وأهداف الخطة الإستراتيجية.

الهدف 18: بحلول عام [2020]، [وضع نظم [قانونية ذات طبيعة محددة] لحماية] المعـارف والابتكـارات والممارسـات التقليدية التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية المهمة للتنوع البيولوجي واحترام اسـتخدامها المسـتدام العرفـي للتنـوع البيولوجي وحفظه والمحافظة عليه، والاعتراف بمساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي وحفظه المستدام واستخدامه المستدام وتعزيزه.

الهدف 19: بحلول عام 2020، تحسين المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وقيمه وعمله وحالته واتجاهاته، وما يترتب على فقدانه وتقاسمها وتطبيقها على نطاق واسع.

الهدف 20: بحلول عام 2020، زيادة القدرات (الموارد البشرية والتمويل) الخاصة بتنفيذ الاتفاقية [بعشرة أضعاف].

خامسا– التنفيذ والرصد والاستعراض والتقييم

26- **وسائل التنفيذ.** ستنفذ الخطة الإستراتيجية أساسا من خلال أنشطة يُضطلع بها على الصعيد الوطني أو دون الوطني، إضافة إلى إجراءات داعمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتوفر الخطة الإستراتيجية إطارا مرنا لوضع الأهداف الوطنية والإقليمية. وتعتبر الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الأدوات الرئيسية لترجمة الخطة الإستراتيجية وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك من خلال أهداف وطنية، ولإدماج التنوع البيولوجي عبر جميع قطاعات الحكومة والمجتمع. وينبغي تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتيسيرها على جميع مستويات التنفيذ. وينبغي دعم وتشجيع مبادرات وأنشطة المجتمعات الأصلية والمحلية التي تسهم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية على الصعيد المحلي. وقد تختلف وسائل التنفيذ من بلد لأخر، وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تتعلم البلدان من بعضها البعض عند تحديد الوسائل الملائمة للتنفيذ. وفي هذا الروح، ترد أمثلة عن الوسائل المحتملة

للتنفيذ في المرفق الثاني بالمقرر 10/-[5]. وتوفر برامج عمل الاتفاقية المختلفة توجيهات تفصيلية بشأن التنفيذ وهي أدوات رئيسية لتنفيذ الاتفاقية. ومن المتوقع أن يحظى التنفيذ بمزيد من الدعم من النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع الذي سييسر التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.[6]

27- **توسيع نطاق الدعم السياسي** لهذه الخطة الإستراتيجية ولأهداف الاتفاقية ضروري، مثلا، عن طريق العمل على ضمان أن يفهم جميع رؤساء الدول والحكومات وأعضاء البرلمانات في جميع البلدان الأطراف قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وعلى البلدان الأطراف في الاتفاقية سن تشريعات أو سياسات وطنية لوضع أهداف وطنية متعلقة بالتنوع البيولوجي تدعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية وأهدافها العالمية وتبين التدابير والإجراءات لتحقيق ذلك، مثل إعداد حسابات وطنية شاملة تُدمج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الحكومي.

28- **الشراكات** على جميع المستويات مطلوبة لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال، وتنفيذ الإجراءات على النطاق المطلوب وأيضا حشد الملكية المطلوبة لتعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع والاقتصاد. وستكون الشراكات مع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة فضلا عن الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات. والنساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات غير الحكومية هامة لدعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الدولي، يتطلب هذا الأمر شراكات بين الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى، والمنظمات والعمليات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبصفة خاصة، ستكون هناك حاجة إلى جهود من أجل:

(أ) ضمان أن تسهم الاتفاقية، من خلال خطتها الإستراتيجية الجديدة، في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية؛

(ب) ضمان التعاون لتحقيق تنفيذ الخطة في مختلف القطاعات؛

(ج) تشجيع الممارسات الصديقة للتنوع البيولوجي من قبل شركات الأعمال؛

(د) تشجيع أوجه التضافر والاتساق في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.[7]

29- **الإبلاغ من قبل الأطراف.** تقوم الأطراف بإبلاغ مؤتمر الأطراف بأهدافها أو التزاماتها الوطنية التي تعتمدها لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، فضلا عن المراحل الرئيسية نحو تحقيق هذه الأهداف، وتقديم تقرير بشأن التقدم نحو هذه الأهداف والمراحل الرئيسية، بما في ذلك من خلال تقاريرها الوطنية الخامسة والسادسة. وترد المراحل الرئيسية والمؤشرات المقترحة في المرفق الثاني بالمقرر 10/...[8] بهذه الخطة الإستراتيجية.[9] وينبغي أن يلعب أعضاء البرلمانات، من خلال الاستجابة لاحتياجات وتوقعات المواطنين بصورة دورية، دورا في استعراض تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء، لمساعدة الحكومات على إجراء استعراض أشمل.

30- **الاستعراض من قبل مؤتمر الأطراف.** يُبقي مؤتمر الأطراف، بدعم من هيئات الاتفاقية الأخرى، وخاصة الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، تنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية قيد الاستعراض، وتدعم الأطراف التنفيذ الفعال وتضمن أن تستند الإرشادات الجديدة إلى خبرات الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، بما يتماشى مع مبدأ الإدارة التكيفية من خلال

---

[5] هذا المرفق مستمد من المرفق الثاني من UNEP/CBD/WGRI/3/3.

[6] سيتم استعراض هذه الجملة في ضوء مقرر الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعلق بالنظام الدولي.

[7] قد تكون نماذج TEMATEA لاتساق التنفيذ للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأدوات ذات الصلة أداة مفيدة لدعم ذلك.

[8] هذا المرفق مستمد من المرفق الثاني من UNEP/CBD/WGRI/3/3.

[9] ترد معلومات أكثر تفصيلا في UNEP/CBD/SBSTTA/14/10.

التعليم الفعال. وسوف يستعرض مؤتمر الأطراف التقدم نحو الأهداف العالمية حسبما هو مبين في الخطة الإستراتيجية وسوف يرفع توصيات بشأن التغلب على أية عوائق تعترض تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك تنقيح المرفق بالمقرر 10/- [10] والتدابير الواردة فيه، وحسب الاقتضاء، لتعزيز آليات دعم التنفيذ والرصد والاستعراض. ومن أجل تيسير هذه الأعمال، يمكن أن تعد الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مجموعة عامة من القياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لاستخدامها في تقييم حالة التنوع البيولوجي وقيمته.

سادسا- آليات الدعم

31- **تنمية القدرات للعمل الوطني الفعال:** قد تحتاج العديد من الأطراف وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى دعم في عملية إعداد أهداف وطنية وإدراجها في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتنقيحها وتحديثها بما يتماشى مع هذه الخطة الإستراتيجية وإلى توجيهات من مؤتمر الأطراف (المقرر 8/9). ويمكن أن توفر البرامج العالمية والإقليمية لتنمية القدرات الدعم التقني وأن تيسر التبادل بين النظراء، لاستكمال الأنشطة الوطنية التي تدعمها الآلية المالية بما يتماشى مع إطار السنوات الأربع لأولويات البرنامج ذات الصلة باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014 (المقرر 31/9). وينبغي دعم تنمية القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني، وفقا لخطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي الخاصة بشؤون الجنسين وللمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

32- **آلية غرفة تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا:** يتملك جميع المشاركين في تنفيذ الاتفاقية ثراء من الخبرات وأعدوا العديد من الممارسات الجيدة المفيدة والأدوات والتوجيهات. وهناك معلومات مفيدة أخرى خارج هذا المجتمع. وسيتم إنشاء شبكة لمعارف التنوع البيولوجي تشتمل على قاعدة بيانات وشبكة تتألف من الممارسين، لجمع هذه المعارف والخبرات وإتاحتها من خلال غرفة تبادل المعلومات لتيسير ودعم تعزيز تنفيذ الاتفاقية.[11] وينبغي إنشاء نقاط اتصال وطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات تتضمن شبكات من الخبراء ومواقع فعالة على الانترنت وإدارتها حتى يمكن للجميع، في كل بلد طرف، الحصول على المعلومات والخبرات والمعرفة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية. كما ينبغي وصل نقاط الآلية الوطنية لتبادل المعلومات بآلية المركزية لتبادل المعلومات التي تديرها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وينبغي تيسير تبادل المعلومات بينها.

33- **الموارد المالية:** توفر إستراتيجية تعبئة الموارد، بما فيها المبادرات الملموسة المقترحة، والأهداف/المؤشرات المقرر إعدادها، وعمليات تطوير الآليات الابتكارية، خريطة طريق تحقيق التنفيذ الفعال للفقرتين 2 و4 من المادة 20 من الاتفاقية لدعم تنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية.[12] {ريثما تتم المناقشة بشأن الموارد المالية في فريق الاتصال الأخر}

34- **شراكات ومبادرات تعزيز التعاون.** سيتم تعزيز التعاون مع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة فضلا عن الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية[13] والمجتمعات الأصلية والمحلية من أجل دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية على الصعيد الوطني. كما سيتم تعزيز التعاون مع الهيئات

---

[10] هذا المرفق مستمد من المرفق الثاني من UNEP/CBD/WGRI/3/3.

[11] إن مبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي المنشودة مهمة (UNEP/CBD/WGRI/3/10).

[12] انظر أيضا (UNEP/CBD/WGRI/3/7 و8).

[13] بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الخ.

الإقليمية ذات الصلة لتشجيع الإستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإدراج التنوع البيولوجي في المبادرات الأوسع نطاقا. وتسهم مبادرات الاتفاقية مثل التعاون بين بلدان الجنوب،[14] وتشجيع مشاركة المدن والسلطات المحلية،[15] وشركات الأعمال والتنوع البيولوجي[16] وتشجيع مشاركة أعضاء البرلمانات، بما في ذلك من خلال حوارات بين البرلمانات في تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

35- **آليات دعم البحوث والرصد والتقييم.** هناك حاجة إلى المدخلات التالية لدعم عمل مؤتمر الأطراف.

(أ) رصد عالمي للتنوع البيولوجي: هناك حاجة إلى العمل لرصد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، وحفظ البيانات وتقاسمها، وإعداد واستخدام مؤشرات وتدابير متفق عليها بشأن تغير التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.[17]

(ب) تقييم دوري لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وسيناريوهات المستقبل وفعالية الاستجابة: يمكن القيام بذلك عن طريق تعزيز دور الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية فضلا عن الإطار الحكومي الدولي المقترح بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

(ج) استمرار البحوث المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وعلاقتها برفاه الإنسان.[18]

(د) مساهمة معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لجميع ما ورد أعلاه,

(هـ) بناء القدرات وموارد مالية وتقنية في الوقت المناسب وملائمة ومستدامة.

---

[14] بما يتماشى مع المقرر 25/9، يتم إعداد خطة عمل متعددة السنوات للتعاون الجنوبي-الجنوبي بشأن التنوع البيولوجي لوضع أهداف للفترة 2011-20، بغية اعتمادها من جانب مجموعة الـ 77 وتقديمها إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

[15] بما يتماشى مع المقرر 28/9، يتم إعداد خطة عمل بشأن المدن والتنوع البيولوجي، فضلا عن مؤشر للتنوع البيولوجي الحضري، كيما ينظر فيها في قمة ناغويا بشأن المدن والتنوع البيولوجي (25-26 أكتوبر/تشرين الأول 2010) والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

[16] بما يتماشى مع المقررين 17/8 و26/9.

[17] يمكن أن تسهل شبكة ملاحظات التنوع البيولوجي ذلك، مع المزيد من التطوير والموارد الملائمة، مع المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي.

[18] يتم تيسير ذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق برنامج DIVERSITAS، والبرنامج المتعلق بتغير النظم الإيكولوجية والمجتمع وبرامج بحوث التغيرات العالمية الأخرى التابعة للمجلس الدولي للعلوم.